الشراكة الاجتماعية
ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية
بدول مجلس التعاون
_ دراسة تحليلية ميدانية _

إعداد
الدكتورة أماني قنديل
أستاذة العلوم السياسية

المحتويـات

تقديم المدير العام..... ٩ ــ ١٠

مقدمة - الأهداف والمنهجية..... ١١ ــ ١٧

أولاً - الإطار المرجعي للدلالة..... ١٨ ــ ٤٧

١- مفهوم المجتمع المدني، ومكوناته..... ١٨ ــ ٢٢
٢- مفهوم الشراكة، ومعايير/ متطلبات الفاعلية ٢٣ ــ ٢٧
٣- بناء الشراكة اقتراب تنموي عالمي..... ٢٧ ــ ٣٤
٤- تصاعد الاهتمام العالمي والإقليمي بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني..... ٣٤ ــ ٤٥
٥- ملامح وأدوار المجتمع المدني العربي الذي نتطلع إليه..... ٤٥ ــ ٤٧

ثانياً - الشراكة والشركاء في دول مجلس التعاون..... ٤٨ ــ ٦٨

١- التوجه الرسمي لحكومات دول مجلس التعاون نحو الشراكة ..... ٥٠ ــ ٥٥
٢- واقع المجتمع المدني في دول مجلس التعاون ..... ٥٥ ــ ٦٣
٣- واقع الشراكة بين الأطراف..... ٦٣ - ٦٨

ثالثـاً - المتطلبـات الأساسـية لتفعيـل الشـراكة وتخطي التحديات ..... ٦٩ – ١٠١

١-العقبات الرئيسية التي تواجه بنـاء شراكات فاعلة ..... ٦٩ – ٨٩
٢-متطلبات الشراكة ونماذج رائدة ..... ٨٩ – ١٠١

رابعاً - إستراتيجية بناء شراكات فعالة لمواجهة قضايا التنمية ١٠٢-١٢١

١- المنطلقات التي تستند عليها الإستراتيجية ١٠٣- ١٠٥
٢- مقترحـات الجمعيـات فـي دول مجلـس التعـاون، لبنـاء الشـراكة والمسـئولية الاجتماعية..... ١٠٥- ١١٠
٣- الإسـتراتيجية المقترحـة لبنـاء شـراكة فاعلة: ١١٠- ١٢١

١١٠- ١١٣
أ- البيئة التشريعية والسياسية المهيئة.....
ب- متطلبـات البيئـة الاجتماعيـة الداعمـة لإستراتيجية بناء الشراكة ١١٣- ١١٥
ج- أبعـاد ومتطلبـات قيميـة فـي إسـتراتيجية ١١٥- ١١٦

د- أبعاد تكنولوجية رئيسية..... ١١٦
ه- دور الجامعات ومراكز البحوث..... ١١٧-١١٨
و- بناء رؤية مشتركة لأولويات قضايا التنمية والآليات المساعدة (٢٠٠٧– ٢٠١٥م)..... ١١٨-١٢١

خامساً - برامج تدخلية مباشرة ضمن الإستراتيجية (٢٠٠٧- ٢٠١٥م)... ١٢٢-١٢٦

قائمة المراجع ١٢٧-١٢٨

ملحق (١) المبادئ الإرشادية للدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية..... ١٢٩-١٥٠

ملحق (٢) نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي تخطيط الميثاق المقترح..... ١٥١-١٥٨

دراسة الشراكة الاجتماعية
ومسئولية الجمعيات الأهلية في التنمية
بدول مجلس التعاون

مقدمة - الأهداف والمنهجية:

لعل هذه هي الدراسة الأولى المتعمقة، في دول مجلس التعاون، التي تتجه إلى تفعيل الشراكات بين حكومات دول مجلس التعاون، وبين الجمعيات الأهلية - وهي العمود الفقري الرئيسي للمجتمع المدني - لمواجهة تحديات التنمية البشرية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أولاً - إن هذه الدراسة، التي نقدم لها، والتي تستند على قرار اتخذه مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون (الدورة الثانية والعشرين التي عقدت في المنامة - مملكة البحرين في نوفمبر ٢٠٠٥م)، تكتسب أهمية بالغة من عدة اعتبارات، نوجزها على النحو التالي:

١- وعي وادراك دول مجلس التعاون، بأهمية توسيع دائرة الشراكة بين الأطراف الفاعلة، في عملية التنمية: الحكومات، الجمعيات الأهلية، القطاع الخاص.. هذا الوعي والادراك بالمستجدات الإقليمية والمستجدات العالمية، يقوده إرادة سياسية تستند على دراسة علمية شاملة (ميدانية ومكتبية)، لإرساء شراكة تتسم بالفعالية والكفاءة.

٢- إن التنمية المستدامة التي تستند على المواطن، وتهدف إلى تحقيق صالحه، تستدعي في هذه اللحظة الدقيقة، مشاركة قاعدية مجتمعية - يشارك فيها هذا المواطن - للارتقاء بنوعية حياة المواطنين.

٣- إن الخبرة العربية التاريخية في الخمسين سنة الأخيرة، على وجه العموم، وخبرة دول مجلس التعاون خاصة، تؤكد الحاجة إلى اقتراب تنموي جديد، يتخطى الدور الرعائي الشامل الذي تقوم به الدولة، ويمتد إلى إدماج واشراك كل الأطراف الفاعلة في عملية التنمية البشرية.. ومن ثم، كما نتبين فيما بعد، فإن "اقتراب الشراكة" هو أحد الاقترابات العالمية والإقليمية الحديثة، الذي يطرح نموذج للتنمية تتفاعل وتتكامل فيه كل الأطراف.

٤- إن كل الدول العربية، ومن بينها دول مجلس التعاون، قد التزمت بوثيقة الأهداف الإنمائية، والتي حددت أهدافاً (أو تحديات) للتنمية البشرية، تعتمد لأول مرة على مقاييس كمية ونوعية، يتم متابعتها سنوياً، وقد تضمنت الوثيقة صراحة الاعتماد على الشراكة، في مواجهة ثماني تحديات أهمها:

مكافحة الفقر، تحسين نوعية التعليم وتوفيره للجميع، ومواجهة الفجوة النوعية بين الذكور والإناث، تمكين النساء، تطوير الخدمة الصحية وامتدادها للجميع، الارتقاء بمستوى البيئة..، وغيرها من التحديات.

٥- الاعتبار الخامس المهم، الذي يكسب هذه الدراسة أهمية بالغة، هو التطور الكمي (معدلات نمو الجمعيات الأهلية في تسارع مستمر) والتطور الكيفي (الامتداد إلى أنشطة جديدة)، الذي شهدته ساحة الجمعيات الأهلية، في دول مجلس التعاون.. هذه التطورات تستدعي بناء شراكات أكثر فعالية، بين الحكومات والقطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات التمويل. ولكي تحقق الفاعلية المنشودة للسياسات الاجتماعية، مهم أن يكون البحث العلمي – والذي يستند على الفعل (Action Oriented) هو الموجه للشركاء جميعا، نحن بحاجة إلى تهيئة الشركاء للتعاون معاً، والتكامل، وترشيد وتخطيط حركة الشركاء، نحن هنا نؤكد على أن العمل الأهلي، لم يعد في كل دول العالم مجرد تطوع لتحقيق "نوايا حسنة" ,إنما هو يستند على البحث والدراسة والتخطيط*.

٦- الاعتبار السادس الرئيسي، الذي يضفي أهمية خاصة لهذه الدراسة، أنها تتضمن قواعد بيانات شاملة (Data Bases) لبعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية في جميع دول المجلس.

إن قواعد البيانات هذه، سوف تعطينا مؤشرات حول: من هم الشركاء ؟ ما هي إمكانياتهم ؟ ما مجالات العمل الأساسية التي ينشطون فيها ؟ ما هي مصادر تمويلهم ؟ وما هي تطلعاتهم الحقيقية والإشكاليات التي تواجههم؟

* أشير في هذا السياق إلى أن هناك ٧٦ جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تتضمن أقساماً متخصصة لإعداد كوادر بشرية مؤهلة للعمل في المجتمع المدني، أو ما يعرف أحياناً في الغرب بالقطاع غير الهادف للربح، هذا بالإضافة إلى انتشار برامج البحوث، والمراكز في الغرب والتي تعنى بهذا الموضوع.

٧- إن المفهوم العلمي للشراكة، كما سنلمس فيما بعد، يتطلب توزيع الأدوار والمسئوليات، ومن ثم فإن هذا المتطلب لا يمكن تحقيقه إلا بمعرفة وتحديد ما هي المزايا النسبية التي يمتلكها الشركاء؟

٨- واستكمالاً للاعتبار الأخير المذكور أعلاه فأنه من الأهمية الوضع في الاعتبار بأن العمل الميداني المعتمد على الاستبيان الذي وجه إلى الجمعيات الأهلية كأحد أطراف الشراكة قد لا يعكس آراء الأطراف الأخرى من الشراكة كدور القطاع الخاص، وقد لا يوضح هذا المسار المعوقات كاملة التي تعيق تطور الشراكة ونموها. وحيث أن منهجية الدراسة تؤكد على ضرورة تكامل وتفاعل كل الأطراف وأن مفهوم الشراكة لن يتحدد إلا بمعرفة المزايا النسبية التي يتملكها الشركاء فأنه من الأهمية دراسة واقع كافة الأطراف التي تشكل هذه الشراكة.

الخلاصة إذن، إن هذه الدراسة حول "الشراكة الاجتماعية ومسئولية الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون" تتوجه بالأساس إلى تفعيل الشراكة لمواجهة تحديات التنمية البشرية، وهي دراسة أولى، ليس على مستوى دول مجلس التعاون فقط، وإنما هي دراسة رائدة على مستوى المنطقة العربية ككل.

ثانياً - إن النقطة الثانية التي نهتم بها في هذا التقديم للدراسة، هي الأهداف الرئيسية لها والمنهجية التي تم انتهاجها.